المحور الأول: ماهية مصطلحي "الحدود الدولية" "القانون الدولي للحدود"

المحاضرة الثانية: *التطور التاريخي للحدود الدولية*

المحور الأول: ماهية مصطلحي "الحدود الدولية" "القانون الدولي للحدود"

الحصة الثانية بتاريخ: 2021/01/10

المحاضرة الثانية: التطور التاريخي للحدود الدولية

تمهيد:

لقد أصبحت الحدود السياسية جزءاً مهماً من الكيان السياسي للدول القائمة حديثا، فمنذ أن اعتبر الاقليم – وهو أحد مكونات الدولة الثلاثة – كعنصر أساسي في تشكيل الدولة وقيامها، أخذت الدول تسلك سلوكاً جديداً في ممارسة سيادتها على نطاق هذا الإقليم، وعلى هذا الأساس فإن إقليم الدولة أصبح لا يخضع إلا لسيادة دولة واحدة فقط، أما حدود الاقليم فتعتبر جزءاً متمماً للدولة لأنها تحدد مساحتها ومجال سيادتها وسيطرتها، وبعبارة أخرى تقوم الحدود بالفصل بين سيادات الدول المتجاورة، وهي بهذا الاعتبار تشبه حدود الملكيات، ولكنها مرسومة على مقياس عالمي.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل ظهور الدولة القومية

إن الحدود السياسية بالمعنى الحديث لا تعود لأبعد من قرن من الزمان، وقد بدأت تتبلور في أوروبا مع ظهور مفهوم الدولة الحديثة، الذي اقترن بظهور الرأسمالية الأوربية، وما ترتب على ذلك من ظهور القوميات الأوروبية، وتوسع الحركة التجارية، التي ساعد على وجودها الكشوف الجغرافية في العالم الجديد ، والاستعمار في أقطار العالم.

وارتبطت الحدود التي تفصل الدول والامبراطوريات قديما بمفهوم التخوم، وهي مساحات جغرافية واسعة من الأرض غير صالحة للتوطن البشري، كانت تتيرك كمناطق حاجزه بين الدول والشعوب، لهذا أصبحت البحار والغابات الفسيحة والمناطق الجبلية ومناطق المستنقعات والصحاري كحدود أو حواجز، ضد توسع المجموعات البشرية على بعضها البعض، أو اختلاطها، وشكلت هذه الظواهر الطبيعية مناطق دفاعية حاجزة، تفصل بين الحضارات والثقافات والأعراق.

وقد ارتبطت مفهوم الحدود السياسية بمفهوم السيادة على الإقليم الجغرافي للدولة، أي السيادة على مساحة معينة من الأرض، وعلى المجموعة البشرية الذين يعيشون فوقها، فالسيادة الإقليمية لم تكن موجودة في السابق، من حيث ارتباطها بمفهوم الدولة ذاتها، فقد كانت السيادة قبلا شخصية أو بشرية مرتبطة بسيادة الحاكم/ الأمير/ الإقطاعي على حدود اراضيه أو إمارته أو إقطاعه.

على هذا الأساس، لم تكن للإمبراطوريات القديمة حدود واضحة، أو محمية بسبب تعرضها الدائم للهجوم، لهذا نجد تاريخيا، أن الامبراطورية الرومانية بنت كثيراً من الاسوار على حدودها الخارجية، لاسيما في شمال انجلترا، وجنوب ألمانيا، وعلى أطراف نهر الدانوب ، كما بنت الإمبراطورية الصينية سور الصين العظيم على حدودها الخارجية، والواقع أن بناء مثل هذه الأسوار لم يكن نابعاً من الحفاظ على الحدود الأرضية أو المساحة الاقليمية للدولة فحسب، فحدود هذه الدول لم تكن معروفة على سبيل الدقة، بل كانت حدوداً تقريبية، تفصلها موانع الطبيعية.

المحور الأول: ماهية مصطلحي "الحدود الدولية" "القانون الدولي للحدود"

المحاضرة الثانية: *التطور التاريخي للحدود الدولية*

1- التاريخ القديم:

أ- **الإغريق:** عرفت ما يسمى بنظام الدول (الإمارات) المستقلة عن بعضها البعض، الذين نظموا حدودها وضبطوا علاقاتها مع الدول المتجاورة، على أساس من القواعد والمبادئ والالتزامات المتبادلة، وقد أنشأوا انظمة قانونية لحسم الخلافات عن الطريق التحكيم.

ب- الرومان: عرفوا بشكل متطور مفهوم الدولة، بل انهم اعتبروا شكل دولة مقدسا لا يجوز محاسبته ولا مراقبته، وللدولة بهذا المفهوم، امتداد اقليمي جغرافي يخضع لسيادتها وسيطرتها، بما يفترض معه إعمال نظام الحدود السياسية.

لهذا فقد عقد الرومان عدد من الاتفاقيات الحدودية مع من يجاورهم، من بينها:

* الاتفاقية الحدودية المبرمة سنة 3100 ق م، بين حاكم دولة LAGASH وممثل الشعبUMMA ، التي تضمنت قواعد وضعية لتنظيم حدود دولتين، والاتفاق على اللجوء الى التحكيم حال النزاع بينهما.

* اتفاقيه فردان المبرمة سنة 843 م، التي ترتب عليها تقسيم الإمبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة إلى ثلاث ممالك، هي: إيطاليا، فرنسا، وألمانيا، وضبط الحدود بينهم.

2- مرحلة العصور الوسطى:

سيطرت في هذه الفترة المفاهيم المسيحية باعتبارها نظام مميز عن الدولة، بما يعني أن الحاكم او الدولة يستمد شرعيته وقوته من الدين المسيحي، في هذا السياق، حدث صراع ما بين السلطة الدينية للبابا والسلطة الزمنية للحاكم في أوروبا، في ظل تفشي نظام الإقطاع، بما يعني دويلات أو إقطاعيات صغيره يحكمها أمراء في دولة واحدة، ومع ذلك وجدت قواعد ومبادئ تحكم تعيين الحدود فيما بينها، وإن كانت غير مطبقة بسبب الحروب المتكررة في أوروبا للتوسع الجغرافي.

3- الدولة الإسلامية:

اعترف الفقه الإسلامي ضمنيا بفكرة الزامية تنظيم الحدود بين الدول، لكن في إطار الشريعة الاسلامية، التي تتأسس على وجود دارين، دار الإسلام؛ وهي الأقاليم الجغرافية التي تحكمها الخلافة الإسلامية، ودار الحرب/الفتح؛ وهي الأقاليم الجغرافية التي لم يطالها الفتح الإسلامي بعد، لكن بالمقابل اعترفت بالحدود الإدارية بين الأقاليم الجغرافية في اطار دولة الخلافة الإسلامية المترامية.

المرحلة الثانية: الفترة التاريخية ما بين القرنية 17م و20م

لقد كان التحول من مفهوم التخوم أو الثغور في العصور القديمة، إلى مفهوم الحدود في العصور الحديثة، مرتبطاً بظهور الدول القومية في أوروبا، الذي ساعد على تبلور وتطور مفهوم الدولة الحديثة ذاتها، إذ لم يعد السكان عبارة عن تابعين يدفع بهم من حاكم إلى حاكم آخر، بل أصبحوا مجموعات من الناس ذوي ميول واتجاهات واحدة، تميل إلى الانتماء إلى هذه الدولة أو تلك، ومع نمو الشعور القومي بالانتماء، كان لابد من تحديد واضح للحدود بين

المحور الأول: ماهية مصطلحي "الحدود الدولية" "القانون الدولي للحدود"

المحاضرة الثانية: التطور التاريخي للحدود الدولية

الأقاليم الجغرافية، التي تعبر عن ميول هؤلاء السكان وشعورهم في الغالب، لتجعلهم ينتظمون ضمن إطار سياسي إقليمي واحد هو الدولة.

ومنذ الحرب العالمية الأولى، أصبح رسم الحدود السياسية أكثر إلحاحاً، وقد زاد في تنفيذ هذا المطلب اصطدام مصالح الدول الاستعمارية الاقتصادية في مستعمراتها في قارات أمريكا وإفريقيا وآسيا، وفي تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، ويصعب أن نجد في هذه الفترة حداً سياسياً في العالم كله لم يتضمن دوراً لقوة أوربية في أحد مراحل تطوره.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أسهمت ثورات دول العالم الثالث لتصفية الاستعمار في أراضيها، كما أسهمت توسعات الدول المتجاورة، وتنمية هوامشها، في عقد الإتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي تحدد خطوط الحدود السياسية على الخرائط، لتحول دون النزاع فيما بينها، وخاصة في المناطق التي تكثر فيها الموارد الطبيعية الأولية الهامة مثل البترول والثروات المعدنية المختلفة في آسيا وأفريقيا.

وقد ساعد على ذلك وجود الخرائط التفصيلية، التي اقترن وجودها بتقدم الجغرافيا السياسية وعلم المساحة، وعلم الحدود، ويمكن القول أن قسماً كبيراً من الحدود الدولية أصبح واضحاً بجلاء، ومحددا بعلامات حدودية مختلفة على الأرض، واذا كان تاريخ الحدود الدولية/السياسية يتضمن زيادة التحديد والوضوح ، ويشمل زيادة المواءمة بينها، وبين الأصول الجغرافية كمراعاة الاختلاف الحضاري والعرقي والإثني والديني واللغوي والتاريخي والسياسي والنواحي الاقتصادية بين المجموعات البشرية أو الشعوب.

1- القرن 17م:

أرست إتفاقية وستفاليا لسنة 1648مجموعة من المبادئ والقواعد التي حددت طبيعة العلاقة بين الدولة وخط الحدود، والتي عرفها الفقيه Griggs بأنها خطوط غير متحركة ثابتة على الارض، تقوم مقام الحدود السياسية بين الدول أو بين القبائل، التي تختلف في أعراقها وثقافاتها ولغتها، أو تكوينها الحضاري عموما، وتفصل الحدود في هذا السياق، بين كيانات بشرية سياسية توزع فيها بينها المناطق الجبلية والصحاري والسهول والمسطحات والمجاري المائية على جانبي الخط الحدودي الفاصل، لذلك، فقد تم اعتماد مبدأ ارتباط الحدود السياسية بالسيادة الوطنية على الإقليم الجغرافي للدول، واعتبارهما كلاهما من المقدسات التي لا يجوز المساس بها.

وقد تكرست المبادئ التي جاءت بها اتفاقية وستفاليا، في اتفاقية صلح أوترخت سنة 1713، التي عرفت وحددت احكامها طبيعة الحدود الدولية بالقارة الأوروبية، كما في اتفاقية الحياد الدولي سنة 1780 بين الدنمارك والسويد، واتفاقية باريس سنة 1856 التي نظمت نصوصهما حقوق الدول المحايدة وواجباتهم، وقواعد الحدود السياسية بين الدول.

المحور الأول: ماهية مصطلحي "الحدود الدولية" "القانون الدولي للحدود"

المحاضرة الثانية: *التطور التاريخي للحدود الدولية*

2- القرن 19م:

تميز بعدم نضج واستقرار فكرة ومفهوم الدولة الوطنية كأساس لترسيم الحدود الدولية، وإن كانت قد تأسست بعض المبادئ المتعلقة بتنظيم كيفيات وضع الحدود الدولية ضبطها بين الدول في القارة الأوروبية، في ظل بدء موجة حادة للاستعمار الأوروبي للعالم.

في هذه المرحلة تحول مفهوم الحدود من تعيينها بين دول القارة الأوروبية، إلى تعيينها للفصل بين المستعمرات الأوروبية في قارات إفريقيا وآسيا وأستراليا.

رُسمت في الفترة ما بين سنتي 1850 و1890 الخطوط الحدودية بين مناطق النفوذ الأوروبي في إفريقيا وآسيا، عن طريق عقد مؤتمرات وإبرام اتفاقيات بين الدول الأوروبية لتقسيمها، من بينها:

* مؤتمر برلين المنعقد سنتي 1884 و1885 الذي فصل فيه بين مناطق النفوذ الاستعماري الأوروبي لدول فرنسا وبريطانيا والبرتغال وإيطاليا واسبانيا.

* الإتفاقيات الحدودية فيما بين الدول الاستعمارية الأوروبية ذاتها، أو بينها وبين السكان الأصليين للمستعمرات في إفريقيا على الخصوص، من بينها:

- اتفاقية سنة 1898 التي رسمت حدود النفوذ الاستعماري البريطاني والفرنسي في منطقة غرب إفريقيا، ونتج عنها دولة نيجيريا البريطانية بحدودها مع دولة السودان الفرنسية؛

- اتفاقيات دولية حدودية لتقسيم مناطق نفوذ استعماري في المنطقة الواقعة جنوب وشرق بحيرة تشاد، ابرمتها فرنسا مع كل من: ألمانيا سنة 1892، وبلجيكا سنة 1894، وبريطانيا سنة 1898.

- اتفاقيات دولية حدودية بين بريطانيا وفرنسا بشأن تحديد مناطق نفوذ كلا منهما على أراضي الامبراطوريات الإسلامية في النيجر وغينيا وتشاد، والممالك القبلية الإفريقية في حوض غينيا والكونغو.

- اتفاقيات دولية حدودية ابرمتها بريطانيا سنة 1898 مع كل من: فرنسا لتسوية حدود النفوذ الاستعماري في مناطق ساحل الذهب وغامبيا غرب إفريقيا، وألمانيا لتسوية الحدود الشرقية في منطقة الكاميرون.

3- القرن 20م:

شهد مفهوم الحدود الدولية تطورا مهما جدا، ببدء حركات التحرر من الإستعمار والاستقلال وتقرير المصير، وما يستتبع ذلك من قيام دول جديدة لها سيادة كاملة على إقليمها الجغرافي.

* تدخل الإستعمار الفرنسي في تنظيم حدود مستعمراته سابقا، عن طريق عقد مجموعة من الإتفاقيات الدولية الحدودية، من بينها:

- الاتفاقية الحدودية التي قسمت الصومال الى صومال بريطاني وصومال فرنسي وصومال إيطالي؛

- الاتفاقية الحدودية لترسيم حدود إريتريا بين إيطاليا وإثيوبيا سنة 1900 وملحقيها سنتي 1902 و1908، ومع فرنسا سنة 1901.

المحور الأول: ماهية مصطلحي "الحدود الدولية" "القانون الدولي للحدود"

المحاضرة الثانية: *التطور التاريخي للحدود الدولية*

- الاتفاقية الحدودية بين بريطانيا ومصر بشأن مع حدودها مع السودان سنة 1901.
- الاتفاقية الحدودية بين إيطاليا ومصر سنة 1925 بشأن حدودها مع ليبيا.

* أثناء مرحلة الحرب الباردة أصبحت القواعد التنظيمية للحدود أداة أساسية لترسيم الحدود بين الدول المتجاورة، وتم التأكيد على أن الخط الحدودي الفاصل بين الأقاليم الجغرافية للدول يمتد ليشمل إقليم الدولة البري والبحري والجوي، وقد تم تنظيم المسائل المتعلقة بالحدود في هذه المرحلة عن طريق:

- *الإتفاقيات الدولية العامة / الشارعة:* مثل اتفاقية فيينا حول التوارث الدولي لسنة 1978، اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982.

- *الإتفاقيات الدولية الحدودية الثنائية أو متعددة الأطراف:* بين الدول المتجاورة، من أجل تعيين الحدود السياسية بين أقاليمها الجغرافية، على أساس اتفاقي، يتضمن تحديد الخط الحدودي للسيادة كل منها، والذي يبدأ من نقطة جغرافية حدودية معينة طبيعيا أو اصطناعيا أو هندسيا أو فلكيا، الى نقطة جغرافية أخرى، على بعد محدد بمسافة معينة بالكيلومترات المربعة، وعلى أساسه يتم وضع/تخطيط العلامات الحدودية على أرض الواقع بعد أن تم رسمها على الخريطة الحدودية مسبقا.

من أمثلته، توصلت الجزائر، بعد استقلالها سنة 1962، للاتفاق مع جيرانها من الدول على رسم الحدود المشتركة، كالتالي:

- اتفاق دولي حدودي بين تونس والجزائر موقع في 06 جانفي1970، ثم اتفاق على تخطيط الحدود موقع في 19 مارس 1983.
- اتفاقي دولي حدودي بين المغرب والجزائر لترسيم الحدود موقع في 15 جوان 1972.
- اتفاقي دولي حدودي بين موريتانيا والجزائر لترسيم الحدود موقع في 13 ديسمبر 1983.
- اتفاقي دولي حدودي بين مالي والجزائر لترسيم الحدود موقع في 08 ماي 1983.
- اتفاقي دولي حدودي بين النيجر والجزائر لترسيم الحدود موقع في 05 جانفي 1983.